



تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين باستخدام نسب السيولة والربحية والتوظيف والملاءة خلال الفترة 2018-2022م

أ. محمد قيس عادل القنبري

محاضر مساعد بقسم المحاسبة - كلية طرابلس للعلوم والتقنية

moh.ali_std@academy.edu.ly

شيماء محمد عمر

هديل سالم علي

مؤيد لطفي الصيد

طالبة بقسم المحاسبة - جامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية - طرابلس



<https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v2i4.02>

تاريخ الاستلام: 2024/03/19 ؛ تاريخ القبول: 2024/05/28 ؛ تاريخ النشر: 2024/09/01

المستخلص:

استهدفت الدراسة تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين من ناحية السيولة والربحية وتوظيف الأموال وملاءة رأس المال باستخدام النسب المالية، وابتاع أسلوب دراسة الحالة. جمعت الدراسة بياناتها من القوائم المالية المنشورة لمصرف اليقين للفترة 2018-2022م، وقامت بتحليل محتواها ماليًا باستخدام النسب المالية. وبناءً على التحليلات التي أجريت خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها إن الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية السيولة، ولكنه غير جيد من ناحية الربحية وتوظيف الأموال في الأصول المربحة وملاءة رأس المال. عليه، تمت التوصية بضرورة العمل على تحسين قدرة المصرف على مقابلة ومواجهة السحب من الودائع وما في حكمها من النقدية والأرصدة النقدية لدى المصارف والمؤسسات الأخرى، والموازنة بين هدفي السيولة والربحية.

الكلمات الرئيسية: تقييم الأداء المالي، الربحية، السيولة، توظيف الأموال، ملاءة رأس المال.

Abstract:

The study aimed to evaluate the financial performance of Al-Yaqeen Bank in terms of liquidity, profitability, investment of funds, and capital adequacy using financial ratios, and by following the case study method. The study collected its data from the published financial statements of Al-Yaqeen Bank for the period 2018-2022, and analyzed its content financially using financial ratios. Based on the analyzes conducted, the study concluded a set of results, the most prominent of which is that the financial performance of Al-Yaqeen Bank is good in terms of liquidity, but not good in terms of profitability, investing funds in profitable assets, and capital adequacy. Accordingly, it was recommended that it be necessary to work on improving the bank's ability to meet and confront withdrawals from deposits and cash equivalents and cash balances with banks and other institutions, and to balance the goals of liquidity and profitability.

Keywords: Financial performance evaluation, Profitability, Liquidity, Investment of funds, Capital adequacy.



مقدمة:

إن القوائم المالية وبغض النظر عن درجة العناية المبذولة في إعدادها فهي أساساً مستندات تاريخية، حيث تخبرنا بما حدث خلال عام معين أو سلسلة من الأعوام الماضية، ولكن المعلومات التي تهم مستخدم هذه القوائم أكثر هي معرفة ما سيحدث في المستقبل، لذلك فإن الهدف من تحليل القوائم المالية هو مساعدة مستخدمي هذه القوائم على تقييم الأداء المالي الحالي والتنبؤ بما يحدث في المستقبل عن طريق المقارنة والتقييم وتحليل الاتجاهات وهكذا (جاريسون ونورين، 2009)، ويمثل التحليل المالي اليوم إحدى وظائف الإدارة المالية التي تحتل مكاناً بارزاً في معظم المؤسسات (شنوف، 2012)، فمعظم هذه المؤسسات تسعى إلى تقييم أداءها وتحسينه بشكل مستمر، وتعد أولى خطوات التحسين هي تقييم الأداء، وإذا ما تم الحديث عن المؤسسات المالية (المصارف مثلاً) بشكل خاص نجد أن الأداء المالي يعتبر من أهم وأكثر الجوانب التي تحظى باهتمام الإدارة بهذه المؤسسات. إن عملية تقييم الأداء المالي تحتاج إلى الاستناد على مجموعة من البيانات المالية وغير المالية، بعض هذه البيانات توفرها القوائم المالية بعد تحليلها مالياً باستخدام مجموعة الأدوات لتحويل أرقامها المطلقة إلى نسب مئوية ومؤشرات تساعد في تقييم الأداء بشكل أفضل (عبد الغفار وآخرون، 2021)، ونظراً لأهمية نتائج التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة، تأتي هذه الدراسة لتقييم الأداء المالي لمصرف اليقين باستخدام نسب الربحية والسيولة وتوظيف الأموال وملاءة رأس المال.

مراجعة الأدبيات السابقة:

لقد تم البحث في شبكة المعلومات الدولية ومكتبات الجامعات والكليات بمدينة طرابلس عن دراسات سابقة أجريت على مصرف اليقين وقيمت أدائه المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية، ولم يعثر الباحثين على أي دراسة تناولت هذا الموضوع في المصرف المذكور، وقد تم الاستفسار من الكادر الوظيفي عن مدى معرفتهم بأي دراسات أجريت في هذا الجانب على المصرف وأفادوا بأن ليس لديهم العلم بوجود دراسات سابقة في الموضوع المشار إليه، وهذا ما زاد من دوافعنا لإجراء الدراسة الحالية. وقد عثر الباحثين على بعض الدراسات التي أجريت على مصارف أخرى وقيمت أدائهم المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية، ورأوا أنه



قد يكون من المفيد استعراض بعض هذه الدراسات ليس لغرض سد فجوة معينة، وإنما للنظر في المنهجيات التي اتبعتها تلك الدراسات في جمع وتحليل البيانات، وبالتالي الاستفادة منها في اختيار منهجية الدراسة الحالية. ومن الدراسات السابقة، دراسة العزاني (2024) التي استهدفت تقييم ومقارنة الأداء المالي لأربعة مصارف تجارية يمنية خلال الفترة 2016-2020م، باستخدام متوسطات نسب السيولة، الربحية، المديونية، كفاية رأس المال، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى نتيجة مفادها أن المصارف التجارية العامة أو الحكومية كان أدائها أفضل في نسب السيولة والمديونية وكفاية رأس المال، بينما المصارف التجارية الخاصة حققت أداء أفضل في نسب الربحية. أما دراسة شوية وخربوش (2023) فقد أجريت على مصرف القرض الشعبي الجزائري، وهدفت إلى إبراز دور التحليل المالي في تحسين أداء المصرف، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج إن معظم القرارات في المصرف تستند على أسس وقواعد علمية مرتكزة على التحليل المالي، حيث يعتمد المصرف على القروض طويلة وقصيرة الأجل، كما يستخدم خزينته كهامش أمان. وفي السياق ذاته، هدف (Tazriah & Pratiwi (2023 في دراستهما إلى تقييم الأداء المالي لمصرف مانديري باستخدام النسب المالية المصرفية كمؤشرات للتقييم للفترة 2012-2021م، وأظهرت النتائج إن المصرف حقق أداءً ماليًا جيدًا من حيث نسبة المخاطر، ومعدل العائد على الأصول، بينما أظهرت نتائج أقل إيجابية فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية. وفي دراسة أشويقي وآخرون (2023) تم استخدام نسب الربحية لتقييم الأداء المالي لمجموعة من المصارف في مدينة اجدابيا للفترة 2016-2020م، باستخدام المنهج الوصفي التحليل الاستنتاجي، وتوصلت الدراسة إلى أن مصرفي الوحدة والجمهورية يتمتعان بربحية جيدة، بينما يتمتع مصرفي التجاري الوطني والتجارة والتنمية بربحية عالية. بينما قاست وحللت دراسة الهلالي (2022) الأداء المالي لعدد 10 مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2011-2020م بإتباع المنهج الوصفي، واعتمدت على البيانات السنوية المنشورة في القوائم المالية، وخلصت إلى مجموعة من النتائج، أهمها إن نتائج النسب المالية تعتمد بشكل أساسي على جودة البيانات المالية، وإنها تتأثر بمشكلة التضخم والتغيرات في قيمة النقود، وإن للتحليل المالي أهمية كبيرة في قياس وتحليل الأداء المالي.

ومن جانبه، استهدف بشارة (2021) تقييم الأداء المالي لمصرف البركة في الجزائر خلال الفترة 2016-2017م باستخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي، وإتباع المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة،



وخلصت الدراسة إلى أن النسب المسجلة شهدت انخفاض خلال فترة الدراسة، وأن المصرف غير قادر على توظيف موارده الذاتية توظيفاً أمثلاً يمكنه من تحقيق أرباح معتبرة، أما معدل العائد على الأصول فكان مقبول حيث يتمتع المصرف بنوع من الكفاءة في استخدام أصوله واستغلالها لتوليد الأرباح. بينما جاءت دراسة Beldi (2021) & Gaidi لغرض تقييم أداء عينة من المصارف النشطة في الجزائر خلال الفترة 2012-2019م، باستخدام النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة ونسب الربحية ونسب كفاية رأس المال ونسب الاستثمار. وخلصت إلى أنه يوجد ضعف لدى المصرف الوطني في استخدام أمواله في الاستثمارات المدرة للربح، وكفاءة المصرف المركزي في استخدام أمواله في الاستثمارات المدرة للربح، وقدرة مصرف الخليج العربي في استخدام أمواله الخاصة لتحقيق الأرباح، وقدرة المصارف على استيعاب الخسائر التي قد تطرأ على أصولها.

وهدف دراسة رشوان (2018) إلى معرفة الدور الذي يلعبه استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي لعدد 7 مصارف مدرجة ببورصة فلسطين، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وعملت مسح شامل لجميع القوائم المالية خلال الفترة 2012-2017م، وخلصت إلى مجموعة من النتائج، منها: إن التغير الحاصل في المتغير التابع وهو الأداء المالي لقطاع المصارف والخدمات المدرجة بسبب المتغيرات المستقلة، وهي نسبة التداول، ورأس المال العامل. في حين استخدمت دراسة بعزيز (2018) بعض المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2014-2016م، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التطبيقي، وخلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية للمصرف محل الدراسة تظهر نمو أرباحه الصافية خلال الأعوام الثلاثة محل الدراسة، كما تظهر تطور أصوله من عام إلى آخر، وتزايد في العائد على الأصول. وفي دراسة Pinto et al (2017) تم تقييم الأداء المالي لعدد 8 مصارف تجارية في البحرين للفترة 2005-2015م، وقد تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من التقارير السنوية المنشورة والمواقع الإلكترونية للمصارف المعنية ودليل المستثمر والصحف والنشرات الإخبارية للمصارف ومن مصرف البحرين المركزي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الربحية لها تأثير على كفاية رأس المال والرافعة المالية، في حين لم تثبت الدراسة العلاقة بين ربحية وكفاءة المصارف، وكشفت الدراسة أيضاً أن تطبيق نسبة أعلى لكفاية رأس المال سيؤثر سلباً على ربحية المصارف.



وسعت دراسة بورديمة (2016) إلى تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة العالمية خلال الفترة 2011-2013م، حيث جمعت بياناتها من القوائم المالية المنشورة للمجموعة، وقامت بتحليلها باستخدام النسب المالية، وكانت أبرز نتائجها إن المجموعة تتمتع بهامش ملاءة معتبر يضمن مواجهة خطر الفشل في استرداد جزء من أموالها المستثمرة، وأن المجموعة تتوافر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية خاصة القصيرة الأجل. بينما قاس (2014) Adam الأداء المالي لمصرف أربيل للاستثمار والتمويل في إقليم كردستان العراق خلال الفترة 2009-2013م باستخدام النسب المالية، ووجد أن الأداء المالي العام لمصرف أربيل أخذ في التحسن من حيث نسب السيولة والأداء الائتماني ونسب الربحية. في حين رمى أحمد وحنظل (2012) إلى تقييم كفاءة المصرف الصناعي، وهو أحد المصارف المتخصصة في العراق، باستخدام النسب المالية، واستخدمت الدراسة السجلات والتقارير الخاصة بالمصرف كمصادر رسمية لجمع البيانات، والمقابلات الشفهية للحصول على بعض البيانات غير المتاحة في المصادر غير الرسمية. وخلصت إلى مجموعة من النتائج أبرزها إن المصرف محل الدراسة انخفض استخدامه للنسب المالية في تقييم الأداء.

أما جميل وسعيد (2007) فقد سعا إلى تقييم أداء مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بالعراق خلال الفترة 2002-2004م باستخدام نسب السيولة والربحية، وبالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التطبيقي. وأظهرت نتائج تحليل مؤشرات السيولة والربحية وجود انخفاضاً في أداء المصرف عام 2003م مقارنة بعام 2002م بسبب الأحداث التي تعرض لها العراق في العام ذاته، لكن المصرف بدء باستعادة عافيته وتحسن في عام 2004م بسبب عودة الثقة لدى العملاء في المصارف.

وبعد العرض السابق لبعض الأدبيات السابقة، يمكن القول إن الدراسة الحالية تمثل امتداداً لمسيرة الدراسات الرامية لقياس وتقييم الأداء المالي في المصارف التجارية، وأنها تتشابه إلى حد كبير مع دراسة (العزاني، 2024) في النسب والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي، وتتقاطع مع الدراسات التالية (جميل وسعيد، 2007؛ أحمد وحنظل، 2012؛ Adem, 2014؛ بعزیز، 2018؛ بشارة، 2021؛ شوية وخربوش، 2023؛ Tazriah & Pratiwi, 2023) في كونها تدرس مصرفاً واحداً وتتبع أسلوب دراسة الحالة، وتختلف عنهم في البيئة البحثية، فالدراسة الحالية تجرى على مصرف في ليبيا، بينما تتشابه الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في كونها تجمع بياناتها من القوائم المالية للمصرف.



مشكلة الدراسة:

تعمل المصارف في بيئة محفوفة بعدم التأكد والمخاطر، وهذا الأمر يتطلب منها الاهتمام بقياس أدائها المالي وتقييمه بشكل دوري للوقوف على مواطن القوة والضعف والتعامل معها في الوقت المناسب (مادي، 2020)، وإن اعتماد إدارة المصرف على القوائم المالية في صورتها المنشورة، أي في صورة أرقام مطلقة، لن يفيداً بشكل كبير في معرفة نقاط القوة والضعف، لأن الحكم باستخدام الأرقام المطلقة قد يكون مظللاً أو غير مفيد على عكس استخدام النسب المئوية والمؤشرات التي توضح العلاقات بين بنود هذا القوائم خلال عام واحد أو خلال عدة أعوام، لذا تسعى الإدارة دائماً إلى الاستناد إلى تقارير المحلل المالي في الحصول على بعض المؤشرات التي تساعد في تقييم أدائها المالي وتحسينه (عبد الغفار وآخرون، 2021). عليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد؟

وينتفع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

1. هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية السيولة؟
2. هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية الربحية؟
3. هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية توظيف الأموال؟
4. هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية ملاءة رأس المال؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس وهو تقييم الأداء المالي الذي تعكسه القوائم المالية لمصرف اليقين باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين من ناحية السيولة.
2. تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين من ناحية الربحية.
3. تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين من ناحية توظيف الأموال.
4. تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين من ناحية ملاءة رأس المال.

أهمية الدراسة:



تعود الفائدة من إعداد هذه الدراسة على إدارة مصرف اليقين بالدرجة الأولى من خلال استخدام النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة في معرفة نقاط القوة والضعف والحكم على أدائها المالي، كما يستفيد منها الباحثين في مجال المحاسبة والتمويل في إجرائهم لدراسات مشابهة تدرس قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة أسلوب دراسة الحالة (Case study method) لأنه يُمكن الباحثين من فحص البيانات عن كثب ضمن سياق محدد واستكشاف الظاهرة من خلال التحليلي السياقي التفصيلي لعدد محدود من الأحداث أو الظروف والعلاقات بينها، وبشكل متركز على كيان واحد فقط (Zainal, 2007)، أو طريقة لفحص حالة معينة أو موقف معين بالتفصيل وبشكل مكثف وشامل (Devi, 2020)، وقد جمعت الدراسة بياناتها من القوائم المالية وملحقاتها المنشورة لمصرف اليقين المنشورة في الموقع الرسمي بشبكة المعلومات الدولية للفترة 2018-2022م، أما بالنسبة لتحليل البيانات فقد تم تحليل محتوى هذه القوائم باستخدام إحدى أساليب التحليل المالي الكلاسيكية المتمثلة في النسب المالية التالية: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب توظيف الأموال، نسب ملاءة رأس المال، مع مقارنة النتائج بين الأعوام محل الدراسة، وهو ما يُعرف بالمعيار التاريخي في مجال التحليل المالي، ولم يتم استخدام معيار الصناعة في مقارنة نتائج تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين بالمصارف الأخرى لغياب هذه البيانات في البيئة الليبية.

موجز نظري عن تقييم الأداء بالاستناد إلى القوائم المالية:

يُعبّر عن الوضع المالي العام للمصرف خلال فترة مالية معينة بمصطلح الأداء المالي، ويعني مدى نجاح هذا المصرف في تحقيق الإيرادات وإدارة الأصول والالتزامات والمصالح المالية لأصحاب المصلحة والمساهمين، وتسعى جميع المصارف وبشكل مستمر إلى تقييم أدائها وتحسينه، ولا تقتصر عملية تحسين الأداء على وظيفة معينة في المصرف وإنما تشمل جميع الوظائف، والوظيفة المالية ليست استثناء، فهي تعد من أهم الوظائف المستهدفة بالتقييم، وتعد أول خطوة في مسيرة تحسين الأداء المالي هي تقييمه. إن عملية تقييم الأداء المالي للمصارف تعكس الوضعية المالية لهذه المصارف، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو أي مخاطر أخرى، ويتم تقييم الأداء المالي



بواسطة مجموعة من المؤشرات التي تُقيّم مدى نجاح المصرف وتطوره بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيام المصرف بتحقيق أهدافه (عزوزة، 2017).

وتعد المؤشرات المستخرجة من قبل المحلل المالي من بين أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصرف، لأنها تُقيّم الأداء المالي من أكثر من زاوية بالاستناد إلى بيانات القوائم المالية وبعض البيانات الأخرى ذات الصلة بنشاط المصرف، حيث يقوم المحلل المالي بتحويل الأرقام المطلقة التي تحتويها هذه القوائم إلى مؤشرات ونسب لمساعدة الأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمصرف في التخطيط المالي السليم واتخاذ القرارات الرشيدة (عبد الغفار وآخرون، 2021).

ولتقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي أهمية كبيرة للمصارف، حيث يمكن أن يتم استخدام المعلومات التي يوفرها هذا التقييم والمأخوذة من واقع القوائم المالية في وضع الخطط المالية المستقبلية للمصرف، كما يمكن أن يتم استخدام مخرجات هذا التقييم في المجالات التالية (حسن، 2019):

- تحديد مدى قدرة إدارة المصرف وكفاءتها في تجميع الأموال وإعادة تشغيلها للحصول على ربح.
- التأكد من مدى فعالية النشاطات التي يقوم بها المصرف.
- المساعدة في إنجاز عمليات التخطيط المالي للمصرف.
- مؤشر يوضح حقيقة الوضع المالي للمصرف.
- الحصول على مؤشرات توضح مدى فعالية سياسات المصرف وقدرته على التوسع والاستمرار.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المصرف في الوصول إلى أهدافه.
- إيجاد المناخ المناسب لاتخاذ القرارات السليمة في المصرف والابتعاد عن اتخاذ القرارات في ظروف التخمين أو عدم التأكد.

النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي للمصارف:

تستعرض هذه الجزئية أهم النسب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية في القطاع المصرفي (الراوي، 2001؛ جبر، 2008):



أولاً: نسب السيولة: تقيس هذه المجموعة من النسب المالية قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من متطلبات السحب على الودائع والالتزام بقوانين المصرف المركزي وتعليماته الخاصة بالسيولة، والجدول رقم (1) يستعرض أهم نسب السيولة في المصارف وكيفية احتسابها ودلالاتها.

جدول (1): نسب السيولة في المصارف

ر.م	النسبة	الدلالة	كيفية الاحتساب
1	النسبة النقدية إلى الودائع	تقيس مدى احتفاظ المصرف بأموال نقدية في خزائنه ولدى المصارف لمواجهة الودائع وما في حكمها.	<u>النقدية بالخبزينة + النقدية لدى المصارف</u> الودائع وما في حكمها
2	نسبة الاحتياطي النقدي	تقيس مدى تقييد المصرف بمتطلبات الاحتياطي النقدي التي يفرضها المصرف المركزي.	<u>الرصيد لدى المصرف المركزي</u> الودائع وما في حكمها
3	نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية	تقيس مدى احتفاظ المصرف بأصول نقدية وشبه نقدية كالمساهمات والمشاركات لمواجهة الودائع وما في حكمها.	<u>الأصول النقدية + الأصول شبه النقدية</u> الودائع وما في حكمها

(المصدر: (الراوي، 2001؛ جبر، 2008)

ثانياً: نسب الربحية: تقيس هذه المجموعة من النسب المالية مدى قدرة المصرف على توليد أرباح من خلال توظيفه للأموال وتقديمه للخدمات المصرفية المختلفة، والجدول رقم (2) يستعرض أهم نسب الربحية في المصارف وكيفية احتسابها ودلالاتها.

جدول (2): نسب الربحية في المصارف

ر.م	النسبة	الدلالة	كيفية الاحتساب
1	نسبة صافي الربح إلى الإيرادات	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف في الرقابة على المصروفات وسياسة تسعير الخدمات.	<u>صافي الربح بعد الضريبة</u> مجموع الإيرادات
2	هامش الفوائد الصافي *	تقيس هذه النسبة الفارق بين ما حققه المصرف من فوائد على استثماراته، وما دفعه من فوائد على مصادر أمواله.	<u>الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة</u> مجموع الأصول
3	معدل العائد على رأس المال	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الدينار المستثمر في السهم الواحد على تحقيق الأرباح.	<u>صافي الربح بعد الضريبة</u> رأس المال المدفوع



ر.م	النسبة	الدلالة	كيفية الاحتساب
4	معدل العائد على حقوق الملكية	تقيس هذه النسبة نسبة العائد الذي تحقق لمساهمي المصرف. أي مدى قدرة الدينار المستثمر من جانب أصحاب المصرف في تحقيق الأرباح.	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$
5	معدل العائد على الودائع	تقيس هذه النسبة قدرة الدينار الواحد المستثمر في الودائع وما في حكمها على تحقيق أرباح.	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$
6	معدل العائد على الأصول	تقيس مدى كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الأصول، أي قدرة الدينار الواحد المستثمر في الأصول مهما كان مصدره على تحقيق أرباح.	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$

المصدر: (الراوي، 2001؛ جبر، 2008)

* لقد تم استعراض هذه النسبة في الإطار النظري فقط، ولن يتم تطبيقها في الإطار العملي، وذلك لأن القانون رقم (1) لعام 2013م الصادر عن المؤتمر الوطني العام بتاريخ 7 يناير 2013م منع المعاملات الربوية حيث نصت المادة رقم (1) من هذا القانون على منع التعامل بالفوائد الدائنة والمدنية في جميع المعاملات المدنية والتجارية التي تجري بين الأشخاص الطبيعية والاعتبارية، وببطلاناً مطلقاً كل ما يترتب على هذه المعاملات من فوائد ربوية ظاهرة أو مستترة، ويعتبر من قبيل الفائدة المستترة كل عمولة أو منفعة مهما كان نوعها يشترطها الدائن إذا ثبت إن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها منفعة أو خدمة حقيقية مشروعة يكون الدائن قد أداها.

ثالثاً: نسب التوظيف: تسعى هذه المجموعة من النسب المالية إلى قياس نسبة الأموال التي وظفت في الاستخدامات المختلفة للمصرف، والجدول رقم (3) يستعرض أهم نسب التوظيف في المصارف وكيفية احتسابها ودلالاتها.

جدول (3): نسب التوظيف في المصارف

ر.م	النسبة	الدلالة	كيفية الاحتساب
1	معدل توظيف الودائع	تقيس هذه النسبة مدى قيام المصرف باستثمار مبالغ الودائع وما في حكمها في منح القروض الاجتماعية والاستثمار في الأوراق المالية ومنح التسهيلات الائتمانية.	$\frac{\text{الأصول المربحة}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$
2	معدل توظيف الموارد المتاحة	تقيس هذه النسبة مدى قيام المصرف باستثمار كافة موارده المتاحة في منح القروض	$\frac{\text{الأصول المربحة}}{\text{الودائع + حقوق الملكية + القروض}}$



	الاجتماعية والاستثمار في الأوراق المالية ومنح التسهيلات الائتمانية.		
3	نسبة القروض إلى الودائع	تقيس هذه النسبة مدى قيام المصرف بإقراض العملاء باستخدام ودائع عملاء آخرين.	القروض الودائع وما في حكمها

المصدر: (الراوي، 2001)

رابعاً: نسب ملاءة رأس المال: تستهدف هذه المجموعة من النسب المالية قياس قدرة المصرف على تحمل الخسارة الناجمة عن نشاطه من أمواله الخاصة دون المساس بأموال المودعين، والجدول رقم (4) يستعرض أهم نسب ملاءة رأس المال في المصارف وكيفية احتسابها ودلالاتها.

جدول (4): نسب ملاءة رأس المال في المصارف

ر.م	النسبة	الدلالة	كيفية الاحتساب
1	نسبة حقوق الملكية إلى الودائع	تقيس مدى قدرة المصرف على رد الودائع من أمواله الخاصة.	حقوق الملكية الودائع
2	هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار	تقيس هذه النسبة مقدار ما يمكن أن تتحمله أموال المصرف من مخاطر الإقراض والاستثمارات. ويدل ارتفاع هذه النسبة على هامش أمان أكبر.	حقوق الملكية الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية
3	معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية	تمثل الالتزامات العرضية تعهدات المصرف للغير بالنيابة عن العملاء والتي قد ترتب عليه التزامات حقيقية إذا لم يف العملاء بالتزاماتهم، مثل: الكفالات والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والكمبيالات المقبولة.	الالتزامات العرضية حقوق الملكية

المصدر: (الراوي، 2001؛ جبر، 2008)

لمحة عن مصرف اليقين:



يعتبر مصرف اليقين من أحدث المصارف التجارية الخاصة التي تعمل في الدولة الليبية، تأسس بموجب القانون رقم (1) لعام 2005م، والقانون رقم (46) لعام 2012م بشأن المصارف، وتم تقييده بوزارة الاقتصاد بمكتب مدينة سبها تحت سجل تجاري رقم (9237) كشركة ليبية مساهمة، حيث بدأ مباشرة أعماله المصرفية بناءً على إذن المزاولة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي تحت رقم (98) لعام 2019م، وافتتح أول فرع له بتاريخ 19 سبتمبر 2019م. يبلغ رأس مال المصرف المصرح به وفق التشريعات النافذة 250,000,000 دينار ليبي، بقيمة 100 دينار للسهم الواحد، أي بعدد 2500000 سهم، أما رأس ماله المدفوع فقد بلغ 100,000,000 دينار ليبي. إن 71% من الأسهم تعود ملكيتها للأفراد المواطنين، و29% من الأسهم تعود ملكيتها لمجموعة من الشركات المحلية من القطاع الخاص، أي أن هيكل ملكية المصرف موزع بين الأفراد والشركات.

مصادر جمع البيانات وآلية تحليلها:

استخدمت القوائم المالية المنشورة لمصرف اليقين خلال الفترة 2018-2022م كوسيلة أساسية لجمع البيانات، بالإضافة إلى الاسترشاد بملحقات القوائم المالية وباقي جوانب التقارير المالية المنشورة في موقع المصرف على شبكة المعلومات الدولية، أما بالنسبة لآلية تحليلها فقد تم استخدام النسب المالية التالية: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب توظيف الأموال، نسب ملاءة رأس المال. وقد تم إعداد القوائم المالية محل التحليل في نموذج واحد وإدخال التعديلات عليها وفق ما جاء في ملحقات القوائم المالية، حيث كانت بعض البنود مدمجة في عام معينة ومفصلة في عام آخر. وهكذا، والجدولين رقم (5) ورقم (6) يوضحان القوائم المالية لمصرف اليقين خلال الفترة (2018-2022م) وهي القوائم التي سيتم الاستناد إليها في التحليل المالي.

جدول (5): قوائم المركز المالي لمصرف اليقين للفترة من 2018م إلى 2022م

قوائم المركز المالي لمصرف اليقين كما هي في 12/31					
البيان	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول					
النقدية	0	764,165	2,500,080	44,598,435	108,633,094
الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	0	114,726,746	740,183,143	1007296934	1,134,233,447



قوائم المركز المالي لمصرف اليقين كما هي في 12/31					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
264,177,724	140,621,600	14,564,939	20,319,973	100,276,852	أرصدة وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية
1,525,261	1,639	882	0	0	حسابات جارية مدينة
1,263,594	0	0	0	0	قروض حسنة
20,088,876	3,961,702	0	0	0	ذمم عمليات المراجعة
10,000,000	10,000,000	0	0	0	مشاركات
980,000	980,000	980,000	0	0	المساهمات
0	0	935,620	0	0	وكالة بالاستثمار - مصارف
18,192,873.050	78,055,594	4,285,727	3,739,677	2,796,205	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
79,909,817	0	0	0	0	المدفوعات مقدماً
5,850,730	8,050,975	11,730,459	16,100,942	1,764,765	أصول غير ملموسة (بالصافي)
88,454,456	13,370,436	14,099,458	8,520,722	592,908	أصول ثابتة (بالصافي)
1,731,786,139	1,306,937,315	789,280,308	164,172,225	105,430,732	إجمالي الأصول
الالتزامات وحقوق المساهمين					
الالتزامات					
12,497	1,512,618	2,619,815	0	0	حسابات المؤسسات والمصارف لدى المصرف
675,281,268	423,046,495	653,630,236	51,950,903	0	الحسابات الجارية وحسابات الإيداع
390,984	14,111		0	0	ذمم دائنة
619,754,588	739,585,460	3,712,496	12,575,103	0	تأمينات وضمانات نقدية
0	0	36,402,231	0	0	الصكوك المصدقة
189,865,278	23,321,022	762,577	1,495,556	5,411,815	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
254,718	0	0	0	0	مخصصات التمويل والاستثمار
8,897,817	4,344,254	478,580	184,951	36,251	مخصصات أخرى
1,494,457,153	1,191,823,960	697,605,935	66,206,513	5,448,066	إجمالي الالتزامات
حقوق المساهمين:					
100,000,000	100,000,000	100,000,000	100,000,000	100,000,000	رأس المال المدفوع
100,143,640	0	0	0	0	رأس المال تحت التسيو
4,590,246	0	0	0	0	الاحتياطي القانوني
1,836,098	0	0	0	0	احتياطي مخاطر الاستثمار
8,078,000	5,078,000	0	0	0	احتياطي إعادة تقييم أسعار الصرف
246,369	8,325,627	2,034,288	0	0	الخسائر المرحلة
22,434,632	18,360,982	6,291,339	2,034,288	-17,334	صافي دخل العام (ربح/خسارة)
237,328,985	115,113,355	91,674,373	97,965,712	99,982,665	إجمالي حقوق المساهمين
1,731,786,139	1,306,937,315	789,280,308	164,172,225	105,430,732	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين



قوائم المركز المالي لمصرف اليقين كما هي في 12/31					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
الحسابات النظامية:					
879,271,533	795,374,961	3,702,115	12,574,289	0	اعتمادات مستندية
254,163,443	413,016,645	29,048,629	1,075,278	0	خطابات الضمان
-	5,009,970	0	0	0	ضمانات مشاركات
3,662,145	3,042,429	0	0	0	مستندات

جدول (6): قوائم الدخل لمصرف اليقين للفترات من 2018م إلى 2022م

قوائم الدخل عن الفترات المنتهية في 12/31					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
67,822,737	45,847,105	7,609,174	259,574	0	إيرادات خدمات مصرفية
1,357,519	1,186,508	0	0	0	إيرادات التمويلات والاستثمار
10,730	27,035	1,127,579	235,830	1,000	إيرادات أخرى
69,190,987	47,060,648	8,736,753	495,404	1,000	إجمالي الإيرادات
204,217	50,501	0	0	0	خسائر تدني قيم التمويلات والاستثمار
31,278,884	20,192,533	10,417,612	2,181,175	0	المصروفات العمومية والإدارية
4,712,534	2,632,340	1,936,293	187,817	18,334	مصرفات الاستهلاك
3,476,100	2,634,350	2,674,187			مصرف إهلاك مصاريف التأسيس
0	0	0	160,700	0	مصرفات أخرى
39,671,735	25,509,724	15,028,092	2,529,692	18,334	إجمالي المصروفات
29,519,252	21,550,924	-6,291,339	-2,034,288	-17,334	صافي الدخل (ربح/ خسارة) قبل الزكاة والضريبة
0	0	0	0	0	الزكاة
7,084,620	3,189,942	0	0	0	الضريبة
22,434,632	18,360,982	-6,291,339	-2,034,288	-17,334	صافي الدخل (ربح/ خسارة) بعد الزكاة والضريبة

المعيار المستخدم في تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين:

اعتمدت الدراسة على مقارنة نتائج التحليل باستخدام النسب المالية عبر الأعوام محل الدراسة، أي استخدام المعيار التاريخي (Historical standard) الذي يقوم على دراسة الأداء التاريخي للمؤسسة كما يوضح اسمه، حيث يقوم بالنظر إلى النسب المالية لعدة أعوام أو أخذ متوسط لهذه النسب (المغربي، 2022)، ونظراً لغياب المؤشرات الخاصة بصناعة المصارف في البيئة الليبية حسب علم الباحثين فلم يتم استخدام معيار الصناعة (Industry standard) في المقارنة بين الأعوام محل الدراسة.



إن استخدام المعيار التاريخي يعني إنه إذا كانت النسبة في عام معين أعلى أو أقل من العام السابق لها حسب دلالة النسبة فهذا يعني وجود تحسن، وبالنظر إلى الارتفاع أو الانخفاض عبر الأعوام محل الدراسة يمكن الحكم على الأداء المالي للمصرف قيد الدراسة.

الإجراءات التي سبقت عملية التحليل باستخدام النسب المالية:

فيما يلي عرضاً لبعض الإجراءات التحليلية التي سبقت عملية التحليل واستخراج النتائج:

1. لقد تم اختيار النسب الأكثر شيوعاً في التحليل المالي للمصارف بالاستناد إلى ما ورد في الأدب المالي والمحاسبي وفق ما استعرضه الإطار النظري للدراسة.
 2. تم إهمال الدراهم في عرض الأرقام، وتم اللجوء إلى التقريب لقلة الأهمية النسبية للرقم، كما عُرِضت البنود ذات الصلة بكل نسبة مع النسبة ذاتها في جدول واحد، مع عدم الإشارة إلى طريقة احتساب النسبة لأنه تمت الإشارة إلى ذلك في الإطار النظري للدراسة.
 3. عرضت الإجماليات أحياناً، مثل: إجمالي الأصول المربحة، وهي تشمل القروض التي يمنحها المصرف والسحب على المكشوف وغيرها.
 4. وضعت الإشارة (-) في خانة النتيجة عندما تكون النتيجة غير ذات دلالة أو معنى. إن هذه الحالات كانت في عام 2018م باعتباره العام الأول للمصرف ولم يبدأ نشاطه في قبول الودائع بعد، وبالتالي كانت أغلب بنود القوائم المالية تساوي صفر.
 5. في التعليق على النسب المالية تم الالتزام قدر الإمكان بتخصيص الفقرة الأولى للوصف، والثانية للمقارنة عبر الأعوام بالاعتماد على المعيار التاريخي، والثالثة للتقييم والتوصية.
- وفيما يلي عرضاً لنتائج التحليل المالي باستخدام النسب المالية في ظل الاعتبارات المذكورة أعلاه:
- ### تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين باستخدام النسب المالية:
- يتم في هذه الجزئية الإجابة عن تساؤلات الدراسة بعد القيام بتحليل القوائم المالية لمصرف اليقين للفترة من 2018-2022م باستخدام النسب المالية التالية: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب توظيف الأموال، نسب ملاءة رأس المال، وذلك على النحو التالي:



نسب السيولة لمصرف اليقين:

تُجيب نتائج التحليلات المالية التالية عن التساؤل الفرعي الأول للدراسة، وهو: هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية السيولة؟ وقد تم استخدام النسب المالية التالية في هذا المحور:

أولاً: النسبة النقدية إلى الودائع:

يوضح الجدول رقم (7) البنود ذات الصلة بنسبة النقدية إلى الودائع مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (7): نسبة النقدية إلى الودائع

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
النقدية	0	764,165	2,500,080	44,598,435	108,633,095
أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية	100,276,852	20,319,973	14,564,939	140,621,600	264,177,725
الودائع وما في حكمها	0	64,526,006	696,364,778	1,164,144,573	1,295,048,355
نسبة النقدية إلى الودائع	-	0.33	0.02	0.16	0.29

يلاحظ من التحليل السابق ما يلي:

1. كانت نسبة النقدية إلى الودائع خلال الأعوام محل الدراسة على النحو التالي:
 - كانت نسبة النقدية إلى الودائع في عام 2019م 0.33، وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين لديه 0.33 دينار في النقدية بالخرينة والنقدية لدى المصارف والمؤسسات المالية لخدمة كل دينار في الودائع وما في حكمها، سواءً كانت من أفراد أو مؤسسات، وهذا يعتبر مؤشر غير جيد.
 - كانت نسبة النقدية إلى الودائع في عام 2020م 0.02، وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين لديه 0.02 دينار في النقدية بالخرينة والنقدية لدى المصارف والمؤسسات المالية لخدمة كل دينار في الودائع وما في حكمها، سواءً كانت من أفراد أو مؤسسات، وهذا يعتبر مؤشر غير جيد.
 - كانت نسبة النقدية إلى الودائع في عام 2021م 0.16، وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين لديه 0.16 دينار في النقدية بالخرينة والنقدية لدى المصارف والمؤسسات المالية لخدمة كل دينار في الودائع وما في حكمها، سواءً كانت من أفراد أو مؤسسات، وهذا يعتبر مؤشر غير جيد.



- كانت نسبة النقدية إلى الودائع في عام 2022م 0.26، وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين لديه 0.29 دينار في النقدية بالخرينة والنقدية لدى المصارف والمؤسسات المالية لخدمة كل دينار في الودائع وما في حكمها، سواء كانت من أفراد أو مؤسسات، وهذا يعتبر مؤشر غير جيد.

2. كانت نسبة النقدية إلى الودائع في عام 2019م أعلى من بقية الأعوام وربما يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض قيمة الودائع في هذا العام باعتباره العام التالي للتأسيس، ثم انخفضت بشكل ملحوظ في عام 2020م عند زيادة حجم الودائع، وعلى الرغم من استمرار الارتفاع الملحوظ في حجم الودائع من الأفراد والمؤسسات في عامي 2021م و2022م مقارنة بالعام 2022م إلا أن نسبة النقدية إلى الودائع ارتفعت أيضاً بشكل ملحوظ، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة النقدية بشكل واضح. على الرغم من الزيادة في عامي 2021م و2022م إلا أن النسبة لم تصل إلى ما كانت عليه في 2019م، وذلك بسبب زيادة النقدية بنسبة أقل من زيادة الودائع وما في حكمها.

ثانياً: نسبة الاحتياطي النقدي:

يوضح الجدول رقم (8) البنود ذات الصلة بنسبة الاحتياطي النقدي مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (8): نسبة الاحتياطي النقدي

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
النقدية لدى مصرف ليبيا المركزي	0	114,726,746	740,183,143	1,007,296,934	1,134,233,448
الودائع وما في حكمها	0	64,526,006	696,364,778	1,164,144,573	1,295,048,355
نسبة الاحتياطي النقدي	%0	178%	106%	87%	88%

يتبين من التحليل السابق ما يلي:

1. كانت نسبة الاحتياطي النقدي خلال الخمس أعوام محل الدراسة على النحو التالي:



- كانت نسبة الاحتياطي النقدي في عام 2018م 0% ويرجع السبب في ذلك إلى عدم بدء مصرف اليقين في مزاوله نشاطه في قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات، وبالتالي لم يتم بالاحتفاظ باحتياطي نقدي لدى مصرف ليبيا المركزي.
 - كانت نسبة الاحتياطي النقدي في عام 2019م 178% وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين باحتياطي نقدي لدى مصرف ليبيا المركزي بما نسبته 178% من حجم الودائع وما في حكمها لديه، وهذا يعتبر مؤشر جيد.
 - كانت نسبة الاحتياطي النقدي في عام 2020م 106% وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين باحتياطي نقدي لدى مصرف ليبيا المركزي بما نسبته 106% من حجم الودائع وما في حكمها، وهذا يعتبر مؤشر جيد.
 - كانت نسبة الاحتياطي النقدي في عام 2021م 87% وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين باحتياطي نقدي لدى مصرف ليبيا المركزي بما نسبته 87% من حجم الودائع وما في حكمها لديه، وهذا يعتبر مؤشر جيد.
 - كانت نسبة الاحتياطي النقدي في عام 2022م 88% وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين باحتياطي نقدي لدى مصرف ليبيا المركزي بما نسبته 88% من حجم الودائع وما في حكمها لديه، وهذا يعتبر مؤشر جيد.
 - 2. كانت نسبة الاحتياطي النقدي في عام 2019م الأعلى بين باقي الأعوام قيد الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض قيمة الودائع في هذا العام، ثم انخفضت بشكل ملحوظ في الأعوام التالية، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة حجم الودائع بنسبة أعلى من زيادة الاحتياطي النقدي لدى مصرف ليبيا المركزي.
 - 3. كانت الاحتياطي النقدي في عامي 2019م و2020م يفوق الودائع وما في حكمها لدى مصرف اليقين، أما في عامي 2021م و2022م فكانت الاحتياطي النقدي أقل من الودائع وما في حكمها.
 - 4. على الرغم من انخفاض الاحتياطي النقدي عبر الأعوام إلا أنه لا يزال عند الحد المعقول.
- ثالثاً: نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية:
- لقد أخذت نسبة النقدية إلى الودائع النقدية المتوافرة بخزينة مصرف اليقين والأرصدة النقدية لدى المصارف الأخرى فقط، ولكن هذه النسبة تتوسع وتشمل كافة الأصول النقدية وشبه النقدية، ويوضح الجدول رقم (9) البنود ذات الصلة بنسبة الأصول النقدية وشبه النقدية مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).



جدول (9): نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
108,633,095	44,598,435	2,500,080	764,165	0	النقدية
264,177,725	140,621,600	14,564,939	20,319,973	100,276,852	أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
1,134,233,448	1,007,296,934	740,183,143	114,726,746	0	الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي
10,000,000	10,000,000	0	0	0	مشاركات
980,000	980,000	980,000	0	0	المساهمات
1,518,024,267	1,203,496,969	758,228,162	135,810,884	100,276,852	إجمالي الأصول النقدية وشبه النقدية
1,295,048,355	1,164,144,573	696,364,778	64,526,006	0	الودائع وما في حكمها
1.2	1	1.1	2.1	-	نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية

يتضح من التحليل السابق ما يلي:

- كانت نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية خلال الأعوام محل الدراسة على النحو التالي:
 - كانت نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية في عام 2019م 2.1 مما يعني وجود 2.1 دينار في شكل أصول نقدية وشبه نقدية لخدمة كل دينار في الودائع وما في حكمها، وهذا يعتبر مؤشر جيد.
 - كانت نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية في عام 2020م 1.1 مما يعني وجود 1.1 دينار في شكل أصول نقدية وشبه نقدية لخدمة كل دينار في الودائع وما في حكمها، وهذا يعتبر مؤشر جيد.
 - كانت نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية في عام 2021م 1 و مما يعني وجود دينار في شكل أصول نقدية وشبه نقدية لخدمة كل دينار في الودائع وما في حكمها، وهذا يعتبر مؤشر جيد.
 - كانت نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية في عام 2021م 1.2 وه مما يعني وجود 1.2 دينار في شكل أصول نقدية وشبه نقدية لخدمة كل دينار في الودائع وما في حكمها، وهذا يعتبر مؤشر جيد.
- كانت نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية في عام 2019م الأعلى بين باقي الأعوام قيد الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض قيمة الودائع في هذا العام أيضاً، ثم انخفضت بشكل ملحوظ في الأعوام التالية، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة حجم الودائع بنسبة أعلى من زيادة الأصول النقدية وشبه النقدية.
- على الرغم من انخفاض النسبة عبر الأعوام محل الدراسة إلا أنها لا تزال عند الحد المعقول، حيث إذا قام جميع عملاء المصرف بسحب ودائعهم فإن مصرف اليقين يستطيع تغطية ذلك، ولكن بالرجوع إلى



الاحتياطي النقدي لدى مصرف ليبيا المركزي، فرصيد هذا الحساب هو من ساعد في جعل النسبة في وضع جيد.

الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول للدراسة:

لقد كان التساؤل الفرعي الأول للدراسة هو هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية السيولة؟ وبناءً على التحليلات المالية السابقة باستخدام بعض نسب السيولة التي تتماشى مع المصارف، يمكن القول إن مصرف اليقين، وعلى الرغم من انخفاض أغلب نسب السيولة في العام الثالث من التأسيس، إلا أنه قدّم أداء مالي جيد من حيث السيولة في عامه الرابع والخامس، حيث يمكنه مواجهة ومقابلة السحب اليومي من الودائع من قبل العملاء سواء كانوا أفراد أو مؤسسات بالاعتماد على أصوله النقدية وشبه النقدية.

نسب الربحية لمصرف اليقين:

تُجيب نتائج التحليلات المالية التالية عن التساؤل الفرعي الثاني للدراسة، وهو: هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية الربحية؟ وقد تم استخدام النسب المالية التالية في هذا المحور:

أولاً: نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات:

يوضح الجدول رقم (10) البنود ذات الصلة بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (10): نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح بعد الضريبة	-17,334	-2,034,288	-6,291,339	18,360,982	22,434,632
مجموع الإيرادات	1,000	495,404	8,736,753	47,060,648	69,190,987
نسبة صافي الربح إلى الإيرادات	-1733%	-411%	-72%	39%	32%

يلاحظ من التحليل السابق ما يلي:

1. كانت نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات خلال الأعوام محل الدراسة على النحو التالي:
- ظهرت النسبة بالسالب خلال الفترة (2018-2020م) نتيجة تحقيق مصرف اليقين لخسائر من مزاوله نشاطه، فعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات خلال هذه الفترة إلا إن المصرف لم يحقق أرباحاً نسبها إلى



- الإيرادات، أو بمعنى آخر لم تساهم إيرادات المصرف في تغطية المصروفات وتحقيق أي أرباح، وهذا الوضع طبيعي لأي نشاط في بداية عمره.
- كانت نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات في عام 2021م 39%، وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين حقق أرباح صافية قدرها 39 دينار لكل 100 دينار في الإيرادات.
 - كانت نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات في عام 2022م 32%، وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين حقق أرباح صافية قدرها 32 دينار لكل 100 دينار في الإيرادات.
2. لقد انتقل مصرف اليقين من وضع تكبد خسائر إلى وضع تحقيق أرباح جيدة في عامه الرابع والخامس، لكن يوجد انخفاض بسيط في نسبة الربح الصافي إلى الإيرادات في عام 2021م مقارنة بعام 2022م.
3. تعتبر نسبة صافي الربح إلى الإيرادات بشكل عام جيدة، لكن في حال استمر الانخفاض الذي حدث عام 2022م حتى الأعوام التالية، فإن ذلك يعتبر مؤشر غير جيد على كفاءة الإدارة في تحقيق الإيرادات والسيطرة على مصروفات التشغيل.
- ثانياً: معدل العائد على رأس المال:
- يوضح الجدول رقم (11) البنود ذات الصلة بمعدل العائد على رأس المال مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (11): معدل العائد على رأس المال

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح بعد الضريبة	-17,334	-2,034,288	-6,291,339	18,360,982	22,434,632
رأس المال المدفوع	100,000,000	100,000,000	100,000,000	100,000,000	100,000,000
معدل العائد على رأس المال	0%	-2%	-6%	18%	22%

يتبين من التحليل السابق ما يلي:

1. كان معدل العائد على رأس المال خلال الأعوام محل الدراسة على النحو التالي:
- لم يحقق مصرف اليقين أي عوائد خلال الفترة (2018-2020م)، وبالتالي فإنه لا توجد أي عوائد على رأس المال المدفوع.



- كان معدل العائد على رأس المال في عام 2021م 18%، وهذا يشير إلى أن المصرف حقق عائداً صافياً من الضرائب قدره 18 دينار عن كل 100 دينار من رأس المال المدفوع.
- كان معدل العائد على رأس المال في عام 2022م 22%، وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين حقق عائداً صافياً من الضرائب قدره 22 دينار عن كل 100 دينار من المبالغ المدفوعة لرأس المال.
- 2. يوجد ارتفاع واضح في معدل العائد على رأس المال المدفوع في عامي 2021م و2022م، أما في الأعوام 2018م-2020م فلم يحقق المصرف أي عوائد باعتباره في بداية مسيرة العمل المصرفي.
- 3. إن استمرار ارتفاع معدل العائد على رأس المال المدفوع خلال الأعوام التالية لعام 2022م يشير إلى كفاءة إدارة المصرف في تنمية الأموال المدفوعة من قبل المستثمرين في رأس مالها.

ثالثاً: معدل العائد على حقوق الملكية:

إن معدل العائد على رأس المال أخذ مكون واحد من مكونات حقوق الملكية، أما هذا المعدل فيأخذ جميع المكونات بما في ذلك رأس المال المدفوع، ويوضح الجدول (12) البنود ذات الصلة بمعدل العائد على حقوق الملكية مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (12): معدل العائد على حقوق الملكية

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح بعد الضريبة	-17,334	-2,034,288	-6,291,339	18,360,982	22,434,632
حقوق الملكية	99,982,665	97,965,712	91,674,373	115,113,355	237,328,985
معدل العائد على حقوق الملكية	0%	-2%	-7%	16%	9%

يُبين التحليل السابق ما يلي:

1. كان معدل العائد على حقوق الملكية خلال الأعوام محل الدراسة على النحو التالي:
 - لم يحقق مصرف اليقين أي عوائد خلال الفترة (2018-2020م)، وبالتالي فإنه لا توجد أي عوائد على حقوق الملكية.
 - كان معدل العائد على حقوق الملكية في عام 2021م 16%، وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين حقق عائداً صافياً من الضرائب قدره 16 دينار عن كل 100 دينار مستثمرة من قبل المساهمين.



- كان معدل العائد على حقوق الملكية في 2022م 9%، وهذا يشير إلى أن المصرف حقق عائداً صافياً من الضرائب قدره 9 دينار عن كل 100 دينار من المبالغ المستثمرة من قبل المساهمين.
2. كان معدل العائد على حقوق الملكية في عام 2021م الأعلى من بين جميع الأعوام، فالأعوام التي تسبق هذا العام لم يحقق مصرف اليقين أي عوائد، ولكن الملفت أنه بعد أن حقق المصرف معدل عائد مرضي في عام 2021م إلا أنه انخفض بما يُقارب 50% تقريباً في عام 2022م.
3. إن الانخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية في عام 2022م يعتبر مؤشر غير جيد، وفي حالة استمرار الانخفاض في هذا الانخفاض في الأعوام التالية لعام 2022م فإن ذلك يشير إلى عدم كفاءة إدارة المصرف في إدارة أموال المساهمين.

رابعاً: معدل العائد على الأصول:

يوضح الجدول رقم (13) البنود ذات الصلة بمعدل العائد على الأصول مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (13): معدل العائد على الأصول

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح بعد الضريبة	-17,334	-2,034,288	-6,291,339	18,360,982	22,434,632
مجموع الأصول	105,430,732	164,172,225	789,280,308	1,306,937,315	1,731,786,139
معدل العائد على الأصول	0%	-1%	-1%	1%	1%

من خلال التحليل السابق يلاحظ ما يلي:

1. كان معدل العائد على الأصول خلال الأعوام محل الدراسة على النحو التالي:
- حققت مصرف اليقين خلال الفترة (2018-2020م) خسائر متزايدة، وبالتالي فإنه لا توجد أي عوائد على الأصول.
- كان معدل العائد على الأصول في عامي 2021م و2022م 1%، وهذا يشير إلى تحقيق المصرف عائداً صافياً من الضرائب قدره دينار واحد عن كل 100 دينار مستثمرة في الأصول.
2. لقد كان معدل العائد على الأصول متساوي في العامين الذي حقق فيهم المصرف أرباح (2021-2022م)، وبالتالي لا يشير إلى أي تحسن في تحقيق عوائد على الأصول.



3. إن معدل العائد على الأصول منخفض في الأعوام محل الدراسة، فحتى عندما بدء المصرف في تحقيق أرباح لم يشهد تحسناً ملحوظاً.

4. إن الانخفاض في هذا المعدل يعتبر مؤشر سلبي على كفاءة إدارة المصرف في تشغيل واستغلال أصولها الاستغلال الأمثل.

خامساً: معدل العائد على الودائع:

يوضح الجدول رقم (14) البنود ذات الصلة بمعدل العائد على الودائع مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (14): معدل العائد على الودائع

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح بعد الضريبة	-17,334	-2,034,288	-6,291,339	18,360,982	22,434,632
الودائع وما في حكمها	0	64,526,006	696,364,778	1,164,144,573	1,295,048,355
معدل العائد على الودائع	-	-3%	-1%	2%	2%

يتضح من نتائج التحليل السابق ما يلي:

1. كان معدل العائد على الودائع خلال الأعوام محل الدراسة على النحو التالي:
 - تكبد مصرف اليقين خلال الفترة (2018-2020م) خسائر متزايدة، مما يعني عدم وجود عوائد على ودائع العملاء.
 - كان معدل العائد على رأس المال في عامين 2021م و2022م 2%، وهذا يشير إلى أن مصرف اليقين حقق عائداً صافياً من الضرائب قدره دينارين عن كل 100 دينار مستثمرة مودعة من قبل العملاء سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وسواء كانت ودائع تحت الطلب أو لأجل أو توفير أو تأمينات نقدية أو صكوك مصدقة.
2. لقد كان معدل العائد على الودائع وما في حكمها متساوي في العامين الذي حقق فيهم المصرف أرباح (2021-2022م)، وبالتالي لا يشير إلى أي تحسن في تحقيق عوائد على ودائع العملاء.
3. إن معدل العائد على الأصول منخفض في الأعوام محل الدراسة، فحتى عندما بدء المصرف في تحقيق أرباح كان التحسن بسيطاً.



4. إن الانخفاض في هذا المعدل يعتبر مؤشر سلبي على كفاءة إدارة الأموال المودعة من قبل العملاء في مختلف الأشكال.

الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني للدراسة:

لقد كان التساؤل الفرعي الثاني للدراسة هو هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية الربحية؟ وبناءً على التحليلات المالية السابقة باستخدام بعض نسب الربحية المتعارف عليها والتي تتناغم مع المصارف، يمكن القول إن مصرف اليقين، لا يقدم أداء مالي جيد من حيث الربحية منذ بداية التأسيس وحتى عامه الخامس، وفي حال استمرار هذا الانخفاض في الأداء فإن ذلك يعني وجود ضعف في كفاءة إدارة المصرف في تشغيل أصولها وإدارة أموالها سواءً المستثمرة من الملاك أو المودعة من العملاء بمختلف فئاتهم. يبدو أن إدارة المصرف لم تحقق أحد أهم مبادئ إدارة المال وهو الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة، فعلى الرغم من الوضع الجيد نسبياً للمصرف من حيث السيولة إلا أنه ليس كذلك من ناحية الربحية.

نسب توظيف الأموال لمصرف اليقين:

إن نتائج التحليلات المالية التي أجريت فيما يتعلق بتوظيف أموال مصرف اليقين كانت متطابقة تقريباً في جميع النسب التي يحتويها هذا المحور، لهذا فإنه سيتم تأجيل التعليق على النتائج المستخرجة إلى ما بعد استعراض كافة النتائج ثم التعليق مرة واحدة بشكل عام تفادياً للتكرار والإسهاب. ومن المهم التذكير هنا إن هذه الجزئية تُجيب عن التساؤل الفرعي الثالث للدراسة، وهو: هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية توظيف الأموال؟ وقد تم استخدام النسب المالية التالية في هذا المحور:

أولاً: معدل توظيف الودائع:

يوضح الجدول رقم (15) البنود ذات الصلة بمعدل توظيف الودائع مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (15): معدل توظيف الودائع

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
حسابات جارية مدينة	0	0	882	1,639	1,525
قروض حسنة	0	0	0	0	1,263,595
إجمالي الأصول المربحة	0	0	882	1,639	1,265,120
الودائع وما في حكمها	0	64,526,006	696,364,778	1,164,144,573	1,295,048,355



0.1%	0%	0%	0%	-	معدل توظيف الودائع
------	----	----	----	---	--------------------

ثانياً: معدل توظيف الأموال المتاحة:

يوضح الجدول رقم (16) البنود ذات الصلة بمعدل توظيف الأموال المتاحة مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (16): معدل توظيف الأموال المتاحة

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
1,265,120	1,639	882	0	0	إجمالي الأصول المربحة
1,295,048,355	1,164,144,573	696,364,778	64,526,006	0	الودائع وما في حكمها
237,328,985	115,113,355	91,674,373	97,965,712	99,982,665	إجمالي حقوق المساهمين
0.1%	0%	0%	0%	0%	معدل توظيف الأموال المتاحة

ثالثاً: نسبة القروض إلى الودائع:

يوضح الجدول رقم (17) البنود ذات الصلة بنسبة القروض إلى الودائع مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (17): نسبة القروض إلى الودائع

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
1,263,595	0	0	0	0	القروض
1,295,048,355	1,164,144,573	696,364,778	64,526,006	0	الودائع وما في حكمها
0.1%	0%	0%	0%	-	نسبة القروض إلى الودائع

يتضح من نتائج التحليلات المالية السابقة ما يلي:

1. كانت معدلات توظيف الأموال خلال الأعوام محل الدراسة على النحو التالي:
 - إن معدل توظيف الودائع في جميع الأعوام محل الدراسة (2018-2022م) يساوي 0% تقريباً، وهذا يشير إلى عدم قيام مصرف اليقين بتوظيفه أموال المودعين في أي من الأصول المربحة المتمثلة في التسهيلات الائتمانية أو السحب على المكشوف والقروض الحسنة والاستثمارات في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وغيرها.



- إن معدل توظيف الأموال المتاحة في جميع الأعوام محل الدراسة (2018-2022م) يساوي 0% تقريباً، وهذا يشير إلى عدم قيام مصرف اليقين بتوظيفه أموال المودعين ولا المساهمين (المُلاك) في أي من الأصول المربحة، حيث لم يتم بمنح التسهيلات الائتمانية ولا الاستثمار في الأوراق المالية ولا غيرها من استخدامات الأموال في أصول تدر عوائد.
- إن نسبة القروض إلى الودائع في جميع الأعوام محل الدراسة (2018-2022م) يساوي 0% تقريباً، وهذا يشير إلى عدم قيام المصرف بمنح قروض لعملائه باستخدام ودائع عملاء آخرين.
- 2. إن استمرار عزوف مصرف اليقين عن منح التسهيلات الائتمانية والقروض الاجتماعية والاستثمار في الأوراق المالية واستخدام الأموال في الأصول المربحة بالمجمل، يدل على ضعف كفاءة إدارة المصرف في إدارة الأموال واستخدامها بشكل جيد.

الإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث للدراسة:

لقد كان التساؤل الفرعي الثالث للدراسة هو هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية توظيف الأموال؟ وفي ضوء التحليلات المالية السابقة باستخدام بعض نسب التوظيف الشائعة والمستخدم في تقييم أداء المصارف، يمكن القول إن مصرف اليقين لا يقدم أداء مالي جيد من حيث توظيف الأموال في الأصول المربحة (قروض أو سلف اجتماعية، قروض أخرى، تسهيلات ائتمانية، استثمارات في أوراق مالية) منذ بداية التأسيس وحتى عامه الخامس، ولا يقوم بدوره كحلقة وصل بين أصحاب الأموال (المقرضين) وأصحاب الأفكار الراغبين في الحصول على تمويل من المصارف لتمويل مشروعاتهم (المقترضين).

نسب ملاءة رأس المال لمصرف اليقين:

تُجيب نتائج التحليلات المالية التالية عن التساؤل الفرعي الرابع للدراسة، وهو: هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية ملاءة رأس المال؟ وقد تم استخدام النسب المالية التالية في هذا المحور:

أولاً: نسبة حقوق الملكية إلى الودائع:

يوضح الجدول رقم (18) البنود ذات الصلة بنسبة حقوق الملكية إلى الودائع مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (18): نسبة حقوق الملكية إلى الودائع



2022	2021	2020	2019	2018	البيان
237,328,985	115,113,355	91,674,373	97,965,712	99,982,665	إجمالي حقوق المساهمين
1,295,048,355	1,164,144,573	696,364,778	64,526,006	0	الودائع وما في حكمها
0.18	0.10	0.13	1.52	-	نسبة حقوق الملكية إلى الودائع

من خلال التحليل السابق يلاحظ ما يلي:

1. كانت نسبة حقوق الملكية إلى الودائع خلال الأعوام محل الدراسة على النحو التالي:
 - إن نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في عام 2019م كانت 1.52 تقريباً وهذا يشير إلى أن المصرف قادر على رد 152 دينار من أمواله الخاصة لكل 100 دينار مودعة من قبل العملاء، بفائض 52 دينار.
 - إن نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في عام 2020م كانت 0.13 تقريباً وهذا يشير إلى أن المصرف قادر على رد 13 دينار من أمواله الخاصة لكل 100 دينار مودعة من قبل العملاء، وسيكون عاجزاً عن رد 87 دينار.
 - إن نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في عام 2021م كانت 0.10 تقريباً وهذا يشير إلى أن المصرف قادر على رد 10 دينار من أمواله الخاصة لكل 100 دينار مودعة من قبل العملاء، وسيكون عاجزاً عن رد 90 دينار.
 - إن نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في عام 2022م كانت 0.18 تقريباً وهذا يشير إلى أن المصرف قادر على رد 18 دينار من أمواله الخاصة لكل 100 دينار مودعة من قبل العملاء، وسيكون عاجزاً عن رد 82 دينار.
 2. لقد كانت قدرة المصرف على رد الودائع من أمواله الخاصة مرتفعة في عام 2019م ثم انخفضت بشكل ملحوظ خلال الأعوام التالية للعام 2019م، وذلك يرجع إلى زيادة الودائع بنسبة أكبر من زيادة حقوق الملكية بسبب قلة الأرباح.
 3. إن استمرار انخفاض هذه النسبة يعطي مؤشراً سلبياً على كفاءة إدارة المصرف في إدارة أموالها وتنميتها لزيادة قدرتها على رد ودائعها بالاعتماد على أموالها الخاصة.
- ثانياً: هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار:



يوضح الجدول رقم (19) البنود ذات الصلة بهامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (19): هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
237,328,985	115,113,355	91,674,373	97,965,712	99,982,665	إجمالي حقوق المساهمين
12,245,120	10,981,639	980,882	0	0	المساهمات والمشاركات والقروض والتسهيلات الائتمانية
19.4	10.5	93.5	-	-	هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار

يتبين من التحليل السابق ما يلي:

1. كانت هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار خلال الأعوام محل الدراسة على النحو التالي:

- إن هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار في عام 2020م كان 93.5 مرة تقريباً وهذا يشير إلى أن المصرف قادر على مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية 93 مرة.
 - إن هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار في عام 2021م كان 10.5 مرة تقريباً وهذا يشير إلى أن المصرف قادر على مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية 10 مرات.
 - إن هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار في عام 2022م كان 19.4 مرة تقريباً وهذا يشير إلى أن المصرف قادر على مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية 19 مرة.
2. لقد كانت قدرة المصرف على رد الودائع من أمواله الخاصة مرتفعة في عام 2020م جداً ثم انخفضت بشكل ملحوظ خلال الأعوام التالية للعام 2020م، وذلك يرجع إلى زيادة المساهمات والمشاركات والقروض والتسهيلات الائتمانية بنسبة أقل بكثير من زيادة حقوق الملكية، إلا أنها شهدت تحسناً بسيطاً في العام 2022م، وذلك يعني أن المصرف لديه هامش أمان أكبر في عام 2022م مقارنة بعام 2021م.



3. إن ارتفاع النسبة في عام 2020م لا يشير إلى كفاءة إدارة المصرف في الحصول على هامش أمان أكبر فيما يخص مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار؛ لأن ارتفاع النسبة في هذا العام يرجع إلى قلة المساهمات والمشاركات والقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف، وبالتالي فلا يمكن الاعتداد بهذه النسبة في الحكم على كفاءة الإدارة بدليل أنها انخفضت انخفاضاً واضحاً بمجرد ارتفاع قيمة المساهمات والمشاركات والقروض والتسهيلات الائتمانية في العامين 2021م و2022م.

ثالثاً: معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية:

يوضح الجدول رقم (20) البنود ذات الصلة بمعدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية مع النسبة ذاتها خلال الأعوام محل الدراسة (2018-2022م).

جدول (20): معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
التزامات اعتمادات مستندية	0	12,574,289	3,702,115	795,374,961	879,271,533
التزامات خطابات الضمان	0	1,075,278	29,048,629	413,016,645	254,163,443
التزامات ضمانات مشاركات	0	0	0	5,009,970	-
التزامات مستندات	0	0	0	3,042,429	3,662,145
الالتزامات العرضية	0	13,649,567	32,750,744	1,216,444,005	1,137,097,121
حقوق الملكية	99,982,666	97,965,712	91,674,373	115,113,355	237,328,985
معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية	0%	14%	36%	1057%	479%

يتبين من التحليل السابق ما يلي:

1. كان معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية خلال الأعوام محل الدراسة كما يلي:
 - إن معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية في عام 2018م كان 0% وهذا يشير إلى عدم وجود احتمالية أن يترتب على مصرف اليقين أي التزامات حقيقة نتيجة إذا لم يف العملاء بالتزاماتهم، وذلك لأن المصرف لم يلتزم أو يتعهد للغير نيابة عن العملاء من الأساس.
 - إن معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية في عام 2019م كان 14% وهذا يشير إلى إن مصرف اليقين مُعرّض لخطر سداد الالتزامات بنسبة 14%، وذلك في حال لم يف العملاء بالتزاماتهم تجاه الغير.



- إن معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية في عام 2020م كان 36% وهذا يشير إلى إن مصرف اليقين مُعرّض لخطر سداد الالتزامات بنسبة 36%، وذلك في حال لم يف العملاء بالتزاماتهم تجاه الغير.
 - إن معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية في عام 2021م كان 1057% وهذا يشير إلى إن مصرف اليقين مُعرّض لخطر سداد الالتزامات بنسبة 1057%، وذلك في حال لم يف العملاء بالتزاماتهم تجاه الغير.
 - إن معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية في عام 2022م كان 479% وهذا يشير إلى إن مصرف اليقين مُعرّض لخطر سداد الالتزامات بنسبة 479%، وذلك في حال لم يف العملاء بالتزاماتهم تجاه الغير.
2. إن معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية كان منخفضاً نسبياً حتى عام 2020م ثم ارتفع ارتفاعاً هائلاً في عام 2021م بسبب زيادة التزامات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان بنسبة أكبر بكثير من زيادة حقوق الملكية، ثم تراجع المعدل وانخفض في عام 2022م، ومع ذلك فما زال معدل المخاطر مرتفعاً جداً.
3. إن استمرار ارتفاع هذا المعدل في الأعوام التالية لعام 2022م يشير إلى احتمالية تعرض المصرف إلى سداد التزامات حقيقية -قد تكون أعلى من قدرته على السداد أحياناً- نتيجة عدم وفاء عملائهم بالتزاماتهم تجاه الغير.

الإجابة عن التساؤل الفرعي الرابع للدراسة:

كان التساؤل الفرعي الرابع للدراسة هو هل الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية ملءة رأس المال؟ وعلى أساس التحليلات المالية السابقة باستخدام بعض نسب الملءة الشائعة والمستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف، يمكن القول إن المصرف لا يقدم أداء مالي جيد من حيث ملءة رأس المال بشكل عام، حيث كانت معدلات المخاطر مرتفعة فيما يتعلق بالالتزامات العرضية، بينما كانت المعدلات هوامش الأمان الخاصة بمقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار منخفضة.

النتائج:



توصلت الدراسة بعد التحليلات المالية السابقة إلى مجموعة من النتائج التي عرضت بالتفصيل في الإطار العملي للدراسة، وأبرزها أن الأداء المالي لمصرف اليقين بشكل عام غير جيد، ويمكن عرض النتائج بشكل أكثر تفصيل على النحو التالي:

1. إن الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من ناحية السيولة حيث يمكنه مواجهة ومقابلة السحب اليومي من الودائع من قبل العملاء سواء كانوا أفراد أو مؤسسات بالاعتماد على أصوله النقدية وشبه النقدية.
2. إن الأداء المالي لمصرف اليقين غير جيد من ناحية الربحية، حيث يوجد ضعف في كفاءة إدارة المصرف في تشغيل أصولها وإدارة أموالها سواء المستثمرة من الملاك أو المودعة من العملاء بمختلف فئاتهم، مما يعني أن إدارة المصرف لم تحقق أحد أهم مبادئ إدارة المال وهو الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة.
3. إن الأداء المالي لمصرف اليقين غير جيد من ناحية توظيف الأموال في الأصول المربحة المتمثلة في القروض والسلف اجتماعية، قروض أخرى، تسهيلات ائتمانية، استثمارات في أوراق مالية، ولا يقوم بدوره كما يجب كحلقة وصل بين أصحاب الأموال (المقرضين) وأصحاب الأفكار الراغبين في الحصول على تمويل من المصارف لتمويل مشروعاتهم (المقترضين).
4. إن الأداء المالي لمصرف اليقين غير جيد من ناحية ملء رأس المال، حيث كانت معدلات المخاطر مرتفعة فيما يتعلق بالالتزامات العرضية، بينما كانت المعدلات هوامش الأمان الخاصة بمقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار منخفضة.

التوصيات:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من النتائج، فإنه يمكن توصية مصرف اليقين بالتوصيات التالية:
1. العمل وبشكل مستمر على تحسين قدرة المصرف على مقابلة ومواجهة السحب من الودائع وما في حكمها من النقدية والأرصدة النقدية لدى المصارف والمؤسسات الأخرى.
 2. العمل على الموازنة بين هدفي السيولة والربحية، وزيادة كفاءة إدارة المصرف في تشغيل أصولها وإدارة أموالها بالاستثمار وتقديم المزيد من الخدمات بهدف تحسين الأداء المالي من ناحية الربحية.
 3. العمل على توظيف الأموال في الأصول المربحة المتمثلة في القروض والسلف اجتماعية، قروض أخرى، تسهيلات ائتمانية، استثمارات في أوراق مالية.



4. العمل على تخفيض معدلات المخاطر الخاصة بمواجهة الالتزامات العرضية، وفي حالة أخذت إدارة المصرف بالتوصية السابقة فإنه يجب عليها التركيز على رفع هوامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار.



المراجع

المراجع العربية:

- أحمد، سمير عباس وحنظل، عبد علي. (2012). استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (32): 270-249.
- أشويقي، يوسف عبد الله واعمر، صالح عبد الرحيم وحسن، أمحمد محمد. (2023). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة أجدابيا باستخدام نسب الربحية، مجلة البيان العلمية، (15): 100-86.
- بشارة، آية. (2021). دور التحليل المالي في تقييم أداء البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة وكالة عين مليلة، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- بعزيز، (2018). استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير منشورة، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- بورديمة، سعيدة. (2016). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستعمال النسب المالية: حالة مجموعة البركة العالمية من 2011-2013، مجلة التسيير والاقتصاد، 4(2): 229-213.
- جارسون، ري إتش ونورين، إريك. (2009). المحاسبة الإدارية، ترجمة: محمد عصام الدين زايد، الطبعة الرابعة، (دار المريخ للنشر، الرياض).
- جبر، هشام. (2008)، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، (الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة).
- جميل، سنان زهير محمد وسعيد، سوسن أحمد. (2007). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004، مجلة تنمية الرافدين، 85(29): 131-111.
- حسن، سامر محمد. (2019). مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
- الراوي، خالد وهيب. (2001). إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، (دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان).
- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان. (2018). دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 5(2): 296-272.
- شنوف، شعيب. (2012). التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمان).



شوية، خديجة وخربوش، مسلم. (2023). التحليل المالي للقوائم المالية ودوره في تحسين أداء البنوك التجارية: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميله، رسالة ماجستير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر.

عبد الغفار، محمد رزق وثابت، عادل حسيت وعبد الغفار، عماد سيد وكامل، محمود فاروق. (2021). إعداد وتحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، (جامعة القاهرة، القاهرة).

العزاني، ابتهاج أحمد حسين. (2024). تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية: دراسة عينة من البنوك الحكومية والخاصة العاملة في اليمن للفترة 2016-2020م، مجلة جامعة البيضاء، 5(5): 33-49.

عزوزة، أماني. (2017). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013): دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، 1(4): 80-104.

مادي، محمد الهادي سالم. (2020). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة، 1(2): 65-87.

المغربي، محمد الفاتح محمود بشير. (2022). التحليل المالي، الطبعة الأولى، (الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة).

الهاللي، نوره محسن دخيل. (2022). قياس وتحليل الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء، العراق.

المراجع الإنجليزية:

- Adam, Mustafa Hassan Mohammad. (2014). Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, 2(6): 162-177.
- Beldi, Maroua & Gaidi, Khemissi. (2021). Evaluating Bank's Performance Using Financial Ratios: A Study of a Sample of Active Banks in Algeria During the Period (2012-2019), Al Bashaer Economic Journal, VII(n°02): 865-877.
- Devi, Ksh Beliya Luxmi. (2020). Case Study Method, In book: Research methodology and fieldwork, e-PG Pathshala Infilbnet Centre.
- Pinto, Prakash., Hawaldar, Iqbal Thonse., Rahiman, Habeeb Ur Rahiman., Rajesha, T.M. & Sarea, Adel. (2017). An Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks, International Journal of Applied Business and Economic Research, 15(22): 605-618.
- Tazriah, Ainaya & Pratiwi, Aliah. (2023). Analysis of Banking Financial Ratios as a Measurement of Financial Performance in P T. Mandiri Bank, Tbk. Invoice: Jurnal Ilmu Akuntansi, 5(2): 202-213.
- Zainal, Zaidah. (2007). Case Study As a Research Method, Jurnal Kemanusiaan, 5(1): 1-6.